مرور ربع قرن على اتفاقية ڤيينا ١٩٨٨ ... ومخاوف مشروعة*

عصام الترساوى**

تناقش المقالة الحالية اتفاقية ڤينا ١٩٨٨ فى مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، والتى احتوت على العديد من الأحكام والآليات الجديدة التى لم تضمنتها الاتفاقيتين السابقتين عليها (١٩٦١ ، ١٩٧١) ، والتى تسهم بحق فى الحد من مشكلة المخدرات . كما تعرض المقالة الحالية لبعض المخاوف المشروعة من حيث كفاءة تطبيق هذه الاتفاقية فى ظل مايحدث فى سيناء حيث السيادة المنقوصة للدولة ، ولطبيعة جغرافية سيناء نفسها .

نعرض لاتفاقية ڤيينا ١٩٨٨ ثالث الاتفاقيات وآخرها حتى الآن فى مضمار مراقبة المخدرات والتى مّر عليها ربع قرن وقد حوت العديد من الأحكام والآليات الجيدة والجديدة والتى تسهم فى الحد من مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف . وقد لبت وبحق متطلبات المكافحة بشكل كبير .

ثم نعرض إلى بعض المخاوف المشروعة سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى أو المحلى ، ونخص ماحدث فى سيناء حيث السيادة المنقوصة وخارج سيطرة الدولة وطبيعتها الخاصة ... وقد غدت الثقب الأسود فى مصر وتهدد بانفراط عقد الدولة !! ويتم حاليا ومنذ فترة لى ذراع الدولة .

* تنويه كتب هذا المقال قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

** مساعد وزير الداخلية الأسبق .

المجلة القومية لدراسات التعاطى والإدمان ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠١١ .

ذلك من أجل أن تبقى العيون مفتوحة دائما راصدة لما يحدث ومتوقعة لما قد يحدث فى ظل الظروف غير العادية خاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١ وحالة الفوضى غير المسبوقة التى تشهدها البلاد مما يهدد بوقوع عواقب وخيمة سواء بالنسبة لمشكلة المخدرات ... أو غيرها من المشاكل المتصاعدة التى تهدد الأمن القومى المصرى .

اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية - ڤيينا ١٩٨٨ (اتفاقية الاتفاقيات فى مجال المخدرات)

إلتقت إرادة الدول تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة على دراسة الواقع الفعلى لمشكلة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتوجيه الاهتمام والجهد للقضاء عليها أو الحد منها ، ونظرت إلى المشكلة ككل (الحادقة ، ١٩٩١) . بعد أخذ رأى الدول والمنظمات ذات الصلة – عن أهم المشاكل التى عرضت بعد الاتفاقيتين السابقتين عامى ١٩٦٠ و١٩٧١ واعتمدت فى ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨ وتطرقت إلى الجوانب التى لم تتطرق إليها المعاهدات السابقة (الترساوى ع. ، ٢٠٠٤) . وجاءت فى ديباجة و ٣٤ مادة وأرفق بها جدولين للمواد من السلائف والكيمائيات والمذيبات .. ودخلت حيز النفاذ قبل دول العالم فى ١١ / ١١/ ١٩٩٠ . وطبقت أحكامها تطبيقا مؤقتا فى العديد من دول العالم ومنها مصر نظرا لما تضمنته من أحكام هامة حتى قبل التصديق عليها Ratification .

تعد المشاركة فى الاتفاقيات الدولية بما تضمنته من إجراءات وماتنشئه من أجهزة هى الآلية الثالثة التى تستخدمها الدولة الحديثة فى تصديها لمكافحة عرض المخدرات إضافة إلى المكافحة الأمنية والقانونية (التشريع) وما نجده فى الاتفاقيات الدولية نجد مايشبهه أو يكمله فى الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية (سويف ، ١٩٩٦) .

وبعد مرور عشر سنوات على الاتفاقية عقدت الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك ٨ – ١٠ يونيو ١٩٩٨) القمة العالمية لمكافحة المخدرات للنظر فى اتخاذ تدابير أشد لمواجهة مشكلة لمخدرات – وصدر الإعلان

السياسى فى ٢٢ فقرة – والمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات فى ١٧ فقرة واتجهت الإرادة السياسية للدول أن يتم الحد من مشكلة المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨ .

فى هذا الإطار كان اهتمام البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وحضرنا لقاءا موسعا مع السادة رئيس وأعضاء البرنامج فى ٩ / ٦ / ١٩٩٨ لدراسة الموقف وبحث ما تم اتخاذه من إجراءات بالجمعية العامة فى جانبى مكافحة العرض وخفض الطلب فى إطار البحث والتقييم والمتابعة وعرض الرؤى ...

وإذا كانت اتفاقية ڤيينا بشأن قانون المعاهدات – ڤيينا ١٩٨٨ والتى يطلق عليها معاهدة المعاهدات وغالبامايختصر إسمها إلى V.C(الترساوى م. ، ٢٠٠٤). وتعد المرجع الأكثر شيوعا بشأن التعهدات القانونية الدولية وكذلك تطبيق وتأويل نصوص المعاهدات وأهم الاتفاقيات الدولية القانونية الأكثر قبولا ومن ثم تتمتع بالصيغة الإلزامية على جميع الدول الأعضاء (راشد ، ٢٠٠٩) .

وفى إطار اتفاقيات مكافحة المخدرات الثلاث الموجودة على الساحة وما جاء فى اتفاقية ڤيينا ١٩٨٨أكبر الاتفاقيات إنضماما .. رغم حداثتها إلى الدول أعضاء الأمم المتحدة .. وماتضمنته من قواعد وأحكام شاملة يمكن أن تعد وبحق اتفاقية الاتفاقيات فى مجال مكافحة المخدرات خلال الربع قرن المنصرم ومازال لها أهميتها وجدواها فى جانب المكافحة وما حوته من آليات حديثة تسهم بلا شك فى الحد من المشكلة على مختلف الأبعاد .. وسيبقى لها هذه الأهمية ردحا من الزمان ..

الوضع فى مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١

تراجعت القضايا أعدادا وكميات بعد قيام الثورة بشكل ملحوظ لأغلب أنواع المواد المخدرة – ماعدا عقار الترامادول – والذى ضبط منه كميات هائلة ومازال حتى منتصف عام ٢٠١٣ . حيث تراجع عدد القضايا من عام ٢٠١٠ (٤٩٨٨٣ قضية) إلى

٢٠٨٣٩ قضية فى عام ٢٠١١ (بعد الثورة) بنسبة تراجع ٧٧ر٤١٪ ثم فى عام ٢٠١٢ إلى ٣٢٤٥٧ قضية .

كما تراجع عدد الأفدنة لنبات الخشخاش من ٠٥ر٥٨٣ فدانا عام ٢٠١٠ إلى ٦ر١ فدان فقط عام ٢٠١١ ثم أقل من فدان ٠٨ر عام ٢٠١٢ ، ولم يذكر التقرير السنوى أسباب هذا التراجع الحاد أو نتائجه أو تحليله للأمور سواء فى مقدمة التقرير أو أبوابه أو الإحصاءات . وإن أشير فى تقرير عام ٢٠١١ إلى أنه نتيجة لما شهدته البلاد من بعض التداعيات الأمنية عقب ثورة يناير ، مما أثر سلبا على قدرات الأجهزة الأمنية فقد تم تأجيل القيام بالحملات المكبرة حتى تحين الفرصة الملائمة لاستئناف الجهود . ولعل المطالع لخرائط المكافحة منذ إنشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة منذ عام ١٩٢٩ يلحظ هذا الانخفاض الحاد وبهذه الصورة طوال نيف وثمانين عاما – أكثر من هذا يتضح للمدقق أنه رفع من تقرير ٢٠١٢ البند السادس فى مجال الزراعات المخدرة والسابع فى مجال غسل الأموال من الباب الأول .

يشار إلى أنه سبق وأن أكدنا منذ عشر سنوات أن مصر ليست دولة منتجة للمخدرات وأن حجم الزراعات المضبوطة لايؤهل لأن تكون مصر كذلك – مقارنة مع الدول الأخرى الأكثر إنتاجا فى العالم – وأن مصر كانت دولة مستهلكة ودولة مرور فى نفس الوقت إلا أن الأمر اختلف فى الآونة الأخيرة – وبعد المؤشرات الدالة على حالة الانفلات الأمنى وما قد يحدث نتيجة لذلك (الترساوى ع. ، ٢٠٠٣) .

فإن ناتج زراعة الخشخاش فى سيناء لمدة ثلاث سنوات متصلة – إضافة إلى المخزون من قبل قيام الثورة حتى الآن – يرشح التوجه بأن هناك أمر ما يحتمل حدوثه . بل قد يكون حدث فعلا ونعنى بذلك عمليات صنع الهيروين وتحويل الأفيون المتوافر إلى هيروين ..

إذ أن الأمر لايحتاج إلى أكثر من مكان آمن ... ومادة الأفيون ومتخصص يقوم بعملية التصنيع حيث يتوفر على شبكة الإنترنت وبوضوح طرق تصنيع الهيروين . ومادة سليفة يمكن الحصول عليها بأية طريقة حيث أن الأمور أصبحت خارج دائرة السيطرة . وسواء كانت المادة مجدولة من ضمن عدد ٢٣ مادة مدرجة باتفاقية ڤيينا ١٩٨٨ أو غير مجدولة تستخدم كسلائف فى التصنيع غير المشروع .

وإذا كان معروفا أنه يمكن زراعة ٦٠ ألف شجيرة من الخشخاش فى الفدان يعطى كمية من الأفيون تقدر بحوالى عشرة كيلو جرامات فى المتوسط . فقد سبق وأكدنا خلال منتصف عقد التسعينيات منذ قرابة العقدين من الزمان على أنه لايوجد – حتى وقته – ما يؤكد تحويل المورفين إلى هيروين (الترساوى ع. ، ١٩٩٥) . فقد ذكرنا فى مقدمة التقرير بشأن الزراعات أنه "لابد من إيجاد حل لمشكلة الأراضى شائعة الحيازة بين قبائل البدو فى سيناء وتمليكها إلى ذويها أو بإيجاد صناعات بدائية ريفية بدوية بهذه المناطق وشق الطرق فى وديان سيناء الوعرة ومد المياه وزراعة النباتات التى توجد فى هذه الأماكن وتشجيع الهجرة وتعميرها.."

هناك مشكلة أخرى ظهرت فى الآونة الأخيرة ونعنى بها إزدياد مادة "البيسة"* أو التى تعرف بأنها "زبالة الهيروين" وهى ناتج بواقى تصنيع الهيروين حيث يتم ترويجها بأسعار منخفضة من دولة الإنتاج وبعضها مجهول المصدر والخوف بأن يتم اللجوء إلى تصنيعها بطرق بدائية وخطيرة على الصحة العامة فى أماكن مختلفة أخرى .

التقرير السنوى - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

جاء بالتصدير الوارد بتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ٢٠١٢ والمحرر بمعرفة رئيس الهيئة مايلى :

- مواجهة الاتجاهات التى تقترح إباحة بعض أنواع المخدرات لأغراض غير طبية أو علمية أى لغرض "الترفيه" مما يمثل انتهاكا لما جاء بالاتفاقيات الدولية..

* يتم تعاطى "البيسة" عن طريق الاستنشاق أو المضغ أو الحقن – الأهرام ٢٣ / ٥ / ٢٠١٣ .

- اللجوء إلى أسلوب الوقاية الأولية لتعاطى المخدرات مع مايقترن بها من علاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم .
- صنع وبيع مواد مصممة بتركيب كيميائى مختلف عن المواد الخاضعة للمراقبة وإن كانت تؤدى إلى آثار نفسية مماثلة للمواد المخدرة والنفسية غير المشروعة من أهمها العقاقير المحورة Designer drugs وغيرها .
- الاستعانة بالمواد الكيميائية غير المجدولة لاستعمالها كسلائف أولية فى صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية على نحو غير مشروع (الترساوى ع. ، ١٩٨٨) .
- تزايد تعاطى الترامادول – مادة تركيبية من شبائه الأفيون لاتخضع للمراقبة الدولية – على نحو مثير للقلق فى مصر وبعض دول الخليج العربى والدول الإفريقية ودول غرب آسيا ، وتم ضبط مئات الأطنان من هذه المادة قادمة من الهند أو الصين (الترساوى ع. ، ٢٠١٠) . وقد أدرجت بعض الدول هذه المادة على قائمة المواد الخاضعة للمراقبة وأصبحت حيازتها وفقا لقانون المخدرات جناية منذ عام ٢٠١٢ (من مواد الجدول الأول) الفقرات من ٣٢٣ – ٣٢٧ من تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ٢٠١٢(تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، ٢٠١٣) . وظهر منها نوع جديد : "التامول" على شكل سائل "چيل" أكثر خطورة وامتصاصا فى الجسم .
- بحث وضع بعض المواد النباتية غير الخاضعة للمراقبة الدولية والتى تحتوى على مواد لها تأثير نفسى بجداول المخدرات ومنها نبات القات (كاتا أدوليس) والمعروف فى شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية .
- تزايد مشكلة عمليات البيع غير المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة وكذا مواد التعاطى غير الخاضعة للمراقبة من خلال صيدليات الإنترنت وضرورة فرض الرقابة على هذه الصيدليات محليا ودوليا .

المخاوف فى سيناء

تعرضت سيناء للعديد من المخاطر منذ عودتها إلى الأراضى المصرية أوائل عقد الثمانينيات ومن أهم تلك المخاطر :

- **جبل الحلال** : يبعد حوالى ٦٠ كيلو متر جنوب العريش شمال سيناء ويرتفع ٢٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر ويبلغ طوله ١٩٠٠ متر تقريبا ومساحته حوالى ٧٠ كيلو متر مربع ويقع بالمنطقة (ج) وفقا لاتفاقية "كامب ديفيد" والتى لايسمح فيها بتواجد قوات من الجيش المصرى ، ويقع الجبل تحت سيطرة قبائل الترابين والتياهه والنخاولة .

اعتبره البعض تورا بورا مصر "التراب الأسود" أسوة بجبال أفغانستان التى يصعب الوصول إليها وأصبحت أسطورة الإرهاب .

لجأ إليه "المطاريد" والهاربين من الأحكام الغيابية والعناصر الإرهابية نظرا لوعورة تضاريسه وكثرة الممرات والمغارات به والكهوف .

ويعتبر هذا الجبل أخطر منطقة فى مصر يعيش به وتحت سطحه أناس منسيون بلا أية خدمات ، تحولوا إلى إرهابيين ، ومجرمين هاربين ، ويشكلون خطرا كبيرا على الأمن القومى . ومنهم تجمعات الرايات السوداء التى ظهرت فى سيناء وترمز إلى تنظيم القاعدة (جويدة ، ٢٠١٣) . وقد أصبح الموقف ضبابيا فى سيناء خاصة فى المنطقة (ج) ZONE C والتى تمتد لمسافة ١٨٠ كيلو على طول الحدود وبعمق ٣٠ كيلو داخل سيناء وبدا ضروريا معالجة القصور الذى يحتاج إلى علاج فى اتفاقية معاهدة السلام نفسها(سعيد ، ٢٠١٢) .

هذا بالإضافة إلى أنه يقع فى نقطة قريبة من المنطقة الحدودية الفاصلة بين مصر وإسرائيل ، ولجأ إليه العديد من الهاربين من الشرطة وجميعهم مسلحون بأحدث الأسلحة الآلية والثقيلة ، وقد وقعت ثلاث أحداث فى سيناء مرشحة للزيادة – بعد ثورة يناير ٢٠١١– الأول خطف ثلاث ضباط وأمين شرطة فى ٤ / ٢ / ٢٠١١، والثانى استشهاد ١٦ فرد من القوات المسلحة فى رمضان – أغسطس ٢٠١٢، وثالثها خطف ستة جنود شرطة وجندى من القوات المسلحة فى ١٦ / ٥ / ٢٠١٣ تم

استرجاعهم بعد أسبـوع ، هذا غير الأحداث الأخرى لمصريين وأجانب أعلن عنها * أو لم يعلن عنهـا .

ومما زاد تعقيد الأمور أنه تم الاستغناء مؤخرا عن العديد من العناصر ذات الكفاءة العالية فى الأجهزة الاستخباراتية والأمنية (استقالة ... أو إقالة) .

◇ **الأنفـــــاق** : النفق فى اللغة سرب فى الأرض أو الجبل له مدخل ومخـرج والجمع أنفـاق ، وتعد الأنفاق الموجودة فى سيناء خاصة فى منطقة رفح المصرية خنجر فى ظهر الدولة وقد قدر عددها بأكثر من ١٤٠٠ نفق لم يتم تدمير أكثر من ٢٠٪ منها بمعرفة القوات المسلحة وغمرها بالمياه – ثم تم استحداث أنفاق جديدة متعددة الطوابق – والاتجاه الحالى فى التوسع الرأسى وليس الأفقى لتجار الأنفاق من الجانبين المصرى والفلسطينى .. مما يهدد الأمن القومى المصرى .

إن سيناء التى ذكرت فى الكتب المقدسة الثلاثة .. والتى وصفت بأنها قليلة الـزرع ... والضرع ... والماء ، بل ونعتت بأنها "حوريب" كما ورد فى التوراة بمعنى أرض الفقر والجدب والخراب ... وعُرفت بفظاظة طباع أهلها (شقير، ١٩١٦) . هى جـزء من أرض مـصـر تُركت دون أى اهـتـمـام وقـد تحـولت أرض الـفـيـروز أرضـا للإرهـاب ... وليس غريبا أو خارج السياق ما نشحذه – أو سوف نشحذه – فى القريب – حقيقة هى ليست صندوق من الرمال .. وهى تمثل ثلاثة أضعاف الدلتا وهى كما جاء فى كتاب شخصية مصر (حمدان ، ١٩٦٧) "إفريقية هى إذن بالموضع متوسطية بالموقع بيد أنها آسيوية بالوقع ... فكما أنها تقم فى إفريقيا فإنها تمت أيضا إلى آسيا بالتاريخ .."إن الأمر جد خطير ... ويلزم توافر الإرادة السياسية واتخاذ الإجراءات القانونية نحو من سولت لهم أنفسهم القيام بالأعمال الإجرامية المتكررة بل والتمادى فيها دون وجه حق .. وإن غدا لناظره قريب .

أما تهريب الممنوعات والمحظورات إلى أرض الكنانة برا .. وبحرا .. وجوا وعبر الحدود الجنوبية أو الغربية للبلاد فحدث ولاحرج بعد أن استبيحت مصر من كل حدب ... وصوب .

* استشهاد نقيب شرطة بالأمن الوطنى فى ٩ / ٦ / ٢٠١٣ إثر حادث غدر ... وخيانة .

المراجـــع

الحادقة (أحمد أمين) . (١٩٩١) . أساليب وإجراءات مكافحة المخدرات . المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب . الرياض .

الترساوى (عصام) . (٢٠٠٤) . المخدرات وغسيل الأموال . المجلة القومية لبحوث تعاطى المخدرات ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ، العدد الأول .

سويف (مصطفى) . (١٩٩٦) . المخدرات والمجتمع ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٠٥ .

الترساوى (عصام) (٢٠٠٤) . الدعوى الإلكترونية والتقاضى الإلكترونى ، دار النهضه العربية .

راشد (أيمن) . (٢٠٠٩) . شرح مصطلحات قانون حقوق الإنسان ، دون دار نشر .

الترساوى (عصام) . (٢٠٠٣) . أبدا مصر ليست دولة منتجة المخدرات ، جريدة الأخبار فى ١٦ أكتوبر.

الترساوى (عصام) (١٩٩٥) ، نظرة على مشكلة الزراعات غير المشروعة ، بحوث وتقارير ، التقرير السنوى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

الترساوى (عصام). (١٩٩٨) . (أضوء على إتفاقية الأمم المتحدة – ڤيينا) . التقرير السنوى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

الترساوى (عصام) (٢٠١٠) . الترامادول الخطر الواقع . المجلة القومية لبحوث تعاطـــى المخـــدرات ، المجلد السابع ، العدد الأول .

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ . (٢٠١٣) .

جويدة (فاروق) . (٢٠١٣) . تنظيم القاعدة فى مصر ، هوامش حرة ، الأهرام ١٣مايو .

سعيد (محمد قدرى) . (٢٠١٢) . الأهرام لوموند دبلوماتيك ، العدد (٥) .

شقير (نعوم) . (١٩١٦) . تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها . دار الجيل للطبع والنشر ، بيروت .

حمدان (جمال) . (١٩٦٧) . شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، جمال حمدان ، كتاب الهلال .

Abstract

Vienna Convention 1988, After A Quarter of Century : Rightful Concerns

Essam El-Tersauy

The Present article discusses the vienna convertion agained a lot of new effective provisions and instraments, urcover by the two previous conventions (1961, 1971), that contribate to limiting the drug pr0bcem.

On the other side the article pointed out to some rightful concerns, specificolly about what is happering in Sinai where there is incomplete sovereignty from the state.